



«تضع البشرية بالضرورة فقط تلك المعضلات امامها التي يمكن ان تحلها، لأن المعضلة نفسها تظهر حينما تكون الشروط المادية لحلها قد توفرت او تكون في عملية التكون»
ماركس

مجزرة سريع محمد القاسم ومجزرة ساحة الطيران

قاسم علي فنجان

ما الفرق؟

اجتمعوا بحلف شرير على انهاء الانتفاضة، وبكل الطرق.

بعد مرور عام على تلك المجزرة، وبعد ان عاد الكادحون والمعتقلون عن العمل الى أعمالهم البائسة، عادت سلطة الإسلاميين القبيحة الى اعمالها الموكلة بها، عاد النهب والسلب، عاد التضييق على الحريات وخنقها، عادت الميليشيات بقوة، عادت العشائر ومعاركها بقوة، عادت سطوة رجال الدين، عادت اللغة الطائفية المقيتة، وعادت التفجيرات.

في ساحة الطيران، وفي نفس تاريخ مجزرة محمد القاسم، يرتكب الإسلاميون مجزرة رهيبه، بتفجيرات مرعبة، حصدت ارواح العشرات، وجرحت المئات.

لا فرق كبير بين ان تموت بدخانية او رصاصة او جراء التعذيب في

بتاريخ العشرين من كانون الثاني ٢٠٢٠ كانت انتفاضة أكتوبر في اوج قوتها، كانت طموحات الشبيبة بالتغيير تتصاعد، لقد حاربوا السماء، والناطقين بأسمها، كانت تلك الشبيبة مثار اعجاب العالم، وعي رائع، وسلمية لم يتخلوا عنها، امام الة قتل متوحشة، ميليشيات وعصابات الإسلام السياسي، التي استخدمت - ولا زالت - كل الطرق الوحشية، للانتقام من هذه الشبيبة، «القتل والخطف والاعتقال والتهديد والترويع والتفجير والتهجير»، مدعومين بفتاوى رجال دين، من الداخل والخارج، كانت هذه الميليشيات وقوات السلطة عبارة عن «روبوتات» دون مشاعر او احساس.

في ذلك اليوم، ارتكبت قوات السلطة وميليشياتها، مجزرة كاملة بحق هذه الشبيبة، وعلى مرأى ومسمع من العالم، الجميع كان يشاهد ما يحصل، الصور تنقل مباشرة، امتلاً سريع محمد القاسم بالقتلى والجرحى، العشرات سقطوا، بقنابل الدخانيات وبالرصاص الحي، مشاهد تدمي القلب، وتزيد من لوعته، فهذا الجسر قد اصطبغ باللون الأحمر من كثرة الدماء التي سالت عليه.

كان يوماً عصيباً في الانتفاضة، كيوم مجزرة السنك والخلاني، ومجزرة موال النخيل، ومأسى «القبعات الزرق»، اجتمعت كل الميليشيات والشرطة والجيش والعشائر ودول إقليمية والولايات المتحدة والأمم المتحدة،



المعتقلات، وبين الموت بانتحاري يفجر نفسه او بعبوة ناسفة او سيارة مفخخة، الموت هو هو، الفرق فقط في أساليب طرفي قوى الإسلام السياسي.

لا انتخابات ولا برلمان، الخيار هو رحيل النظام جلال الصباغ

واخرى محسوبة على اليسار مثل الشيوعي العراقي من المشاركة الدائمة في الانتخابات منذ الاحتلال؟ وما الذي حققوه بمشاركتهم؟ غير اعطاهم الشرعية المزيفة للقتلة واللصوص في الاستمرار بالقتل والحروب والإفقار.

كيف يمكن لمفوضية انتخابات مقسمة بحسب الطوائف والقوميات ولقضاء لم يحاسب ولا لص واحد او يحاكم قاتل او مليشياوي واحد ان يجري انتخابات قادرة على التغيير المطلوب؟ وكيف لجيش او شرطة متهمه بقتل واختطاف المنتفضين ان تؤمن انتخابات من شأنها تغيير الوجوه الحالية؟

ان اكثر ما تسعى اليه القوى الرئيسية في النظام هو مشاركة قوى من الانتفاضة في الانتخابات المقبلة، فخير طريقة للسيطرة على هذه القوى هو جعلها تحت الوصاية، وحتى لو افترضنا جدلا ان بعضا من «قوى الانتفاضة» حصلت على مقاعد لا بأس بها داخل البرلمان، تبقى خاضعة لنفس القوانين والقواعد التي شكل على اساسها النظام، اذ يجب وحسب العرف المعمول به، منذ الاحتلال الانخراط في التقسيم الطائفي والقومي والمناطقية لكل عضو من اعضاء البرلمان، والعمل وفق اجندات هذه القوى ومصالحها ومصالح رعاتها الإقليميين والدوليين، والخضوع لشروط القوى المسلحة والمليشيات التي تمثل اجندات معينة.

ما حققته انتفاضة أكتوبر من هز لاركان النظام ودفن لمفاهيمه الطائفية والقومية والسعي لتغييره بشكل جذري، هو الذي يشكل البناء الأساسي الذي يجب الاستمرار فيه، من اجل انتهاء هذا النظام الذي أذاق الجماهير مختلف صنوف الافقار والبطالة وانعدام للامن والخدمات ونهب للثروات، ولا خلاص الا بتقوية صفوف الجماهير وتنظيمها من أجل تقوية الانتفاضة والمضي بها الى الامام، ذلك هو بديل القوى الثورية داخل الانتفاضة.

ان مشروع الجماهير الذي دفعت من اجله الآلاف من الضحايا ليس هو المشاركة مع القتلة واللصوص في انتخاباتهم الشكلية، انما العمل من اجل التغيير الكلي لهذه المنظومة بشكل نهائي، عن طريق دعم الانتفاضة والحراك الجماهيري الثوري وان الميدان الرئيسي لحسم المعركة هوساحات التظاهر وليس قبة البرلمان.

في العراق تزداد يوما بعد يوم وان سيطرة الميليشيات الطائفية المدعومة من القوى الإقليمية، وبالأخص من ايران، على الدولة الرسمية وفرض اجندتها في صناعة القرار السياسي بات حقيقة مكشوفة يشهد لها القاضي والداني، فلا الانتخابات ولا البرلمان ولا السلطة الناجمة عن مجمل تلك العملية قادرة على وقف الانهيار الذي أصاب هيكل هذا النظام المتهريء.

إن الضعف في الخط السياسي الثوري الذي يحمل تصورات واضحة حول الأوضاع داخل البلاد، سمح لقوى انتهازية واخرى لا تمتلك الرؤية السياسية الصائبة، من الانخراط في دعوات النظام، وقد تشكلت العديد من الأحزاب والتيارات التي تحسب نفسها على انتفاضة أكتوبر، والتي يمكن تسميتها بـ«أحزاب الظل» في محاولة لاستقطاب اكبر عدد من الناخبين وغالبية هذه القوى مدعومة اساسا من اقواب داخل النظام، او انها تعمل وفق تصور النظام الحالي حول انتقال السلطة، وجميعها تعمل بطريقة مخطط لها مسبقا، فهي تعمل وفق قوانين وقواعد واشراف اجهزة السلطة وقضائها ومفوضيتها، التي خدمت ولا تزال اجندات المشروع الأمريكي الإيراني المحاصصاتي. بغض النظر عن موعد اجراء الانتخابات المبكرة، وقد تأجل موعدها بالفعل، اثر الخلافات بين الرئاسات الثلاث وبين ما يسمى بالمفوضية المستقلة للانتخابات، فإن الاحزاب الطائفية والقومية تعمل بكل طاقتها من اجل المحافظة على النظام بأي ثمن، ولا يمكن بقاؤه دون انتخابات شكلية يحصل فيه كل طرف على حصته، مع تغيير طفيف في بعض الشخصيات هنا او هناك، فبدل المالكي يأتي العبادي وبدل العبادي يأتي عبد المهدي وبدل الأخير يأتي الكاظمي ومن سيأتي بعد الكاظمي لا يختلف عن سابقيه بشيء، فالمهم بالنسبة لهم هو ديمومة التقاسم وضمان بقاء الدولة ضعيفة ومفككة وتسيطر عليها الميليشيات والعصابات من أجل تمرير مشاريع القوى الإقليمية والدولية التي ترعى العملية السياسية منذ ٢٠٠٣ ولغاية الان.

يتسائل الكثيرون حول بديل القوى الثورية داخل الانتفاضة، والتي ترفض رفضا قاطعا المشاركة في الانتخابات وعن كيفية السبيل للتغيير والخلاص. قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد لنا ان نسأل نحن بدورنا عن الجدوى من مشاركة القتلة والمليشيات بمشروعهم؟ وما هي نتيجة قوى مدنية

تعمل السلطة منذ انطلاق انتفاضة أكتوبر في العام الماضي على خطين متوازيين من أجل إنهاء الحراك الثوري، فعلى الخط الاول عملت اجهزة النظام الامنية من جيش وشرطة ومليشيات ومخابرات بمساعدة قوى اقليمية ودولية على قمع الانتفاضة بشتى الطرق عن طريق القتل والخطف والارهاب والملاحقة، وهو ما خلف الآلاف من القتلى والجرحى والمخطوفين، ولا يزال هذا النهج مستمرا حتى يومنا هذا.

على الخط الثاني عملت قوى وأحزاب النظام على الدعوة لمشاركة قوى الانتفاضة، او جزء منها، على الأقل في عملتهم السياسية، حيث أخذ اعلام السلطة يروج ليل نهار زاعما بان «الرغبة في التغيير يجب أن تمر عبر البرلمان»، خصوصا بعد طرح ما يسمى بقانون الانتخابات الجديد، الذي يعتمد نظام الدوائر الانتخابية المتعددة. ان المسألة لا تتعلق بنوع وماهية قانون الانتخاب بقدر تعلق الامر بالانتخابات نفسها وما ينجم عنها من برلمان في عملية محسومة النتائج مسبقا لصالح القوى البرجوازية الطائفية والقومية، وما نراه اليوم من ترحيب بمشاركة البعض من «قوى تشرين» في الانتخابات، ما هو الا تعبير عن الشكر والعرفان لطوق النجاة الذي رُمي لهذا النظام الغارق في أزماته.

حتى المؤسسات المؤيدة لهذا النظام، فان استطلاعاتها للرأي تشير عكس توقعاتها، ففي إحدى هذه الاستطلاعات تشير النتائج إلى ((أن أكثر من ٦٠ في المائة من العراقيين عموماً (وفي بعض المناطق أكثر من ذلك بكثير) لا يتقنون بنزاهة الانتخابات، وتبلغ نسبة الذين يتقنون بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات أقل من ٣٠ في المائة. ومن جانب، آخر فإن أقل من ١٥ في المائة من العراقيين يعتقدون أن تصويتهم في الانتخابات المقبلة سيؤدي إلى تغيير المشهد السياسي والخريطة السياسية الحالية للقوى المؤثرة في القرار! لا يزال أكثرية العراقيين لا يتقنون بالحكومة. كما أن أكثر من النصف أيضاً لا يتقنون بالقضاء، في حين لا يتقن بالبرلمان العراقي أكثر من ١٥ في المائة ولا بالأحزاب السياسية أكثر من ١٠٪ ولا ينتمي لتلك الأحزاب أكثر من ٢ في المائة من شباب العراق- مؤسسة غالوب - معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى))

ان فجوة الثقة بين الحكم الطائفي القومي المتسلط عبر ميليشياته واجهزته القمعية